مشروع النجاعة
وزارة الشؤون العامة والحكامة

ميزانية 2016

مرفق 6

الجزء الأول
تقديم وزارة الشؤون العامة والحكامة

1. تقديم مختصر لاستراتيجية الوزارة

بعد تعيين حكومة بنكيران سنة 2012، تكلفت وزارة الشؤون العامة والحكامة بمهام مهمة جديدة، تمثلت في اعتماد الحكامة كأسلوب ناجع لتدبير السياسات العمومية وتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني.

وفي إطار مهامها الجديدة، قامت وزارة الشؤون العامة والحكامة ببلورة وإعداد تصور استراتيجي جديد للمدة الممتدة من 2012 إلى 2016، بنفس إصلاحي وتجديدي مستوحاة من التوجيهات الملكية السامية، ودستور 2011 والبرنامج الحكومي.

أحدثت هذه الاستراتيجية الطموحة، دينامية تنموية ارتكزت على أربعت محاور استراتيجية:

- إصلاح نظام المقاصة مع حماية القدرة الشرائية،
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني،
- تحسين حكامة السياسات العمومية،
- مواكبة الإصلاحات الهيكلية والبرامج الاستراتيجية، عن طريق تنسيق وتتبع الشراكة مع الهيئات والمنظمات الدولية.

ولتفعيل هذه الاستراتيجية، تمت أجرأت هذه المحاور الاستراتيجية إلى برنامج عمل وإجراءات عملية، مفصلة كالاتي:

المحور الأول:

- متابعة إصلاح نظام المقاصة، وخصوصا السلسلة السكرية وغاز البوتان والدقيق الوطني اللين،
- إعداد نظام وطني لمتابعة الأسعار والتمويل.

المحور الثاني:

- إعداد دراسة حول الاستعداد لتحرير أسعار بعض المواد المقننة،

- إطلاق مجموعة من أبحاث المنافسة والتركيز الاقتصادي،
- إطلاق مجموعة من العمليات التحسيسية الخاصة بقانون المنافسة والاسعار الجديد،
- تنظيم دورات تكوينية وتدبيرية خاصة بقواعد وتقنيات أبحاث المنافسة.

الحور الثالث:

- بلورة رؤية استراتيجية وبرنامج عمل لملاءمة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، بناء على مسلسل تشاوري، شاركت فيه كل الفعاليات الوطنية.
- بلورة تصور لمأسسة تقييم السياسات العمومية وترسيخ ثقافة التقييم كلبنة أساسية في حكامة السياسات العمومية.
- الشروع في وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وتقييم مدى نجاعتها وانسجامها وتكاملها والتقائيتها.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية حول تدبير السياسات العمومية.
- إنجاز دراسة تقييمية حول مخاطر الكوارث الطبيعية بمواكبة خبراء دوليين في المجال وتمويل من البنك الدولي،
- بلورة تصور وبرنامج عمل لتحسين حكامة تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية ببلادنا في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
- مواكبة الفاعلين الجهويين والمحليين من أجل تنزيل مشروع الجهوية الموسعة،
- إعداد استراتيجية وطنية للحكامة، تحدد السبل الكفيلة لحل مشاكل المتعلقة بنظام الحكامة

المحور الرابع:

- تنسيق وتتبع الشراكة مع OCDEو ESCWA
- التنزيل الفعلي لبرنامج الشراكة الاستراتيجية 2014-2017 بين المغرب والبنك الدولي، والتي تتعلق بالمشاريع التالية:
  - قروض الخاصة بالسياسات التنموية والتي تهم ثلاث محاور رئيسية: النمو الشامل والتنافسية، والاقتصاد الأخضر، وتوفير الخدمات للمواطنين،
  - مشاريع التنقل الحضري، وتدبير المخاطر، ودعم الجماعات الحضرية،..
  - تتبع جميع مشاريع البنك والتي مازالت في طور الإنجاز.

1. تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016

جدول 1 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الفصول

النفقات	مشروع قانون المالية 2016			مجموع مشروع قانون المالية 2016	قانون المالية 2015	% مشروع قانون المالية 2016/ قانون المالية 2015
	الميزانية العامة	الحسابات الخصوصية للخزينة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[1]			
الموظفون	31 264 000			31 264 000	31 508 000	- 0, 77 %
المعدات والنفقات المختلفة	37 762 000	-	-	37 762 000	37 265 000	+ 1, 33 %
الاستثمار	12 240 000	1 000 000	-	13 240 000	13 540 000	- 2, 22 %
المجموع	81 266 000	1 000 000	-	82 266 000	82 313 000	- 0, 06 %

[1] الحسابات الخصوصية للخزينة : صندوق الدعم المقدم لمصالح تنظيم ومراقبة الأسعار والمدخرات

2. ملخص اعتمادات الوزارة المتوقعة برسم سنة 2016 حسب البرامج:

جدول 2 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج :

برامج الوزارة	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية 2016)			مجموع الميزانية العامة (مشروع قانون المالية 2016)	قانون المالية 2015	% مشروع قانون المالية 2016/ قانون المالية 2015	الحسابات الخصوصية للخزينة (مشروع قانون المالية 2016)	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	المجموع
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة	الاستثمار						
برنامج الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون	22 822 720	00	7 100 000	29 922 720	25 500 840	+17,34 %	1 000 000	-	30 922 720
برنامج الدعم والقيادة	8 441 280	37 762 000	5 140 000	51 343 280	55 812 160	-8.01 %	-	-	51 343 280
المجموع	31 264 000	37 762 000	12 240 000	81 266 000	81 313 000	- 0, 06 %	1 000 000	-	82 266 000

3. تقديم جهوي لاعتمادات الوزارة:

جدول 3 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الجهة :

الجهات	الميزانية العامة		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات الخصوصية للخزينة	المجموع
	المعدات ونفقات مختلفة	الاستثمار			
الجهة 1	-	-	-	-	-
الجهة 1	-	-	-	-	-
----------	-	-	-	-	-
الجهة 12	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	-

4. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2016-2018

جدول 4 : البرمجة الميزاناتية لثلاث سنوات 2016-2018 حسب نوع النفقات :

يبين الجدولين أسفله البرمجة الميزانياتية للوزارة لثلاث سنوات حسب الفصول وحسب البرامج ز

	قانون المالية 2015	مشروع قانون المالية 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نفقات التسيير				
نفقات الموظفين	31 508 000	31 264 000	31 264 000	31 264 000
نفقات المعدات ونفقات مختلفة				
الميزانية العامة	37 265 000	37 762 000	25 262 000	25 262 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-
الحسابات الخصوصية للخزينة	-	-	-	-
نفقات الاستثمار				
الميزانية العامة	12 540 000	12 240 000	7 140 000	7 140 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-
الحسابات الخصوصية للخزينة	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
المجموع	82 313 000	82 266 000	64 666 000	64 666 000

جدول 5 : البرمجة الميزاناتية لثلاث سنوات 2016-2018 حسب البرنامج :

	قانون المالية 2015	مشروع قانون المالية 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
برنامج الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون				
الميزانية العامة	25 500 840	29 922 720	24 822 720	24 822 720
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-
الحسابات الخصوصية للخزينة	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
برنامج الدعم والقيادة				
الميزانية العامة	55 812 160	51 343 280	38 843 280	38 843 280
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-
الحسابات الخصوصية للخزينة	-	-	-	-
المجموع	82 313 000	82 266 000	64 666 000	64 666 000

الجزء 2
عرض برامج وزارة الشؤون العامة والحكامة

البرنامج 1: الحكامة، القدرة الشرائية والتعاون

يهدف هذا البرنامج إلى:

- تحسين حكامة السياسات العمومية عن طرق بلورة وتنزيل لأجهزة وتقنيات القادرة على تحقيق الالتقائية والتقييم لبرنامج عمل الحكومة،
- تقنين السوق عن طريق مراقبة تطبيق قواعد المنافسة،
- المحافظة على القدرة الشرائية عن طريق بلورة وتفعيل سياسات الأسعار والمقاصة الكفيلة بذلك،
- تقوية الشراكة الدولية مع الهيئات الدولية.

تقديم المشاريع والإجراءات المتعلقة بالبرنامج

المشروع 1. المنافسة، الأسعار والمقاصة

الاجراء 1: تفعيل قانون المنافسة

- تعزيز الإطار التنظيمي
- القيام بالأبحاث الاقتصادية
- تتبع عمليات التركيز الاقتصادي المرخصة ودراسة مشاريع عمليات التركيز الاقتصادي الجديدة

الاجراء2 : تنظيم الأسعار ومراقبة الأسواق

- تنظيم اسعار الخدمات العمومية والاجتماعية
- المصادقة على أسعار التبغ
- تتبع تموين الأسواق وعمليات مراقبة الأسعار

الاجراء 3: اصلاح نظام المقاصة

- اصلاح قطاع الغاز
- اصلاح السلسلة السكرية
- اصلاح سلسلة الحبوب

المشروع 2. تجويد حكامة السياسات العمومية

الاجراء 1 : بلورة سياسات عمومية مندمجة في مجالات استراتيجية

- انجاز دراسات وتنظيم تظاهرات للتفكير والتشاور حول التلقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية المتعلقة بمجالات العمل ذات الأولوية (الحماية الاجتماعية، المحددات الاجتماعية للصحة، تدبير مخاطر الكوارث، ....)

الاجراء 2 : وضع آليات وأدوات مناسبة لتتبع وتقييم السياسات العمومية

- إطلاق ومواكبة مسلسل مأسسة تقييم السياسات العمومية.
- وضع نظام معلومات مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية.

الاجراء 3 : تقوية قدرات الفاعلين العموميين في مجال حكامة السياسات العمومية

- تنظيم زيارات لتبادل الممارسات الجيدة في ميدان حكامة السياسات العمومية.
- تنظيم دورات تكوينية في مجال السياسات العمومية لفائدة الفاعلين المعنيين.
- تيسير ربط علاقات الشراكة والتوأمة بين جهات المملكة ونظيرتها ببلدان أخرى.

مشروع 3 : تقوية التعاون الدولي مع شركاء التنمية (البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية...)

الإجراء1: تنسيق سياسة الحكومة في مجال العلاقات مع البنك الدولي.

- العمل على إعداد اتفاقيات القروض و الهبات ؛
- قيادة المفاوضات المتعلقة باتفاقيات القروض والهبات ؛
- مرافقة تقديم الدعم التقني للقطاعات المعنية.

الإجراء 2: القيام بمتابعة حقيبة المشاريع التي في طور التنفيذ.

- متابعة جودة إنجاز المشاريع على مستوى صرف التمويل (décaissement) والبرمجة ؛
- السهر على احترام الالتزامات المتخذة في إطار الاتفاقيات القانونية.

الإجراء 3: تقوية التعاون مع باقي هيآت التنمية.

- تنسيق التعاون بين المغرب واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) ؛
- المشاركة في مبادرة منطقة دول شمال إفريقيا، والشرق الأوسط ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) .

الهدف 1: تنظيم السوق وحماية القدرة الشرائية

مؤشر 1.1 عدد النصوص القانونية

الوحدة	2014	2015	2016	2017	2018	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
	انجازات	قانون المالية	مشروع قانون المالية	توقعات	توقعات	
النصوص القانونية			**6**	**6**	**6**	**20**

تفاصيل منهجية

ينبثق عن كل عملية متعلقة بتنظيم الأسعار او تموين الأسواق او اصلاح السلاسل المدعمة نص تشريعي او تنظيمي

مصادر البيانات

النصوص القانونية التي تصدرها الوزارة

مؤشر 2.1 نسبة التحكم في نفقات المقاصة

الوحدة	2014 إنجازات	2015	2016	2017	2018	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
%			تعتمد على الفرضيات المعتمدة في قانون المالية وعلى الإصلاحات المنجزة			≥ 100%

تفاصيل منهجية

يعتبر ترشيد الموارد المخصصة لدعم أسعار بعض المواد الأساسية من اهم اهداف اصلاح نظام المقاصة. كما ان الحفاظ على مستوى الدعم الحقيقي في مستوى معادل او اقل من مستوى الدعم المتوقع يعتبر مؤشرا إيجابيا على الجهود المبذولة في هذا المجال.

مصادر البيانات

- الكلفة الحقيقية للدعم المخصص لكل منتوج (السكر، القمح اللين، غاز البوتان)
- صندوق المقاصة، المكتب الوطني للحبوب والقطاني، مديرية الميزانية
- الكلفة المتوقعة للدعم (قانون المالية، وزارة المالية)

حدود المؤشر

يبقى هذا المؤشر مجدودا لكونه يعتمد على الفرضيات المعتمدة في قانون المالية وعلى الإصلاحات المنجزة

الهدف 2 : تحسين حكامة السياسات العمومية

مؤشر 1.2: عدد الآليات التي تمت بلورتها أو وضعها فعليا من أجل ملاءمة السياسات العمومية

الوحدة	انجاز 2014	2015 ق.م	2016 ت.ق.م	2017	2018	السنة المرجعية
العدد	1	2	3	4	5	

توضيحات منهجية:

يمر تحسين حكامة السياسات العمومية عبر تطوير ووضع الآليات والأدوات التي من شأنها أن تساعد على تظافر جهود جميع الفاعلين العموميين وانسجام أنشطتهم وذلك بغية الرفع من نجاعتها وفعاليتها.

يمكن أن تكون هذه الأدوات ذات طبيعة مؤسساتية أو قانونية أو استراتيجية أو تقنية. قد يتعلق الأمر مثلا بإطار مؤسساتي لتنسيق السياسات العمومية، أو قانون ينظم تقييم هذه السياسات، أو رؤية أو برنامج عمل مندمج لملاءمة الاستراتيجيات والبرامج العمومية في مجال عمل استراتيجي، أو نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية ومدى انسجامها والتقائيتها، أو غيرها.

يبين هذا المؤشر العدد المتراكم لمجموع الآليات والأدوات المطورة أو التي تم وضعها بشكل فعلي بهدف تعزيز ملاءمة السياسات العمومية وتحسين مستوى التقائيتها وبالتالي مستوى نجاعتها وفعاليتها.

مصدر المعطيات

وزارة الشؤون العامة والحكامة.

حدود وتحيز المؤشر

لا يظهر هذا المؤشر المجهودات المبذولة لبلورة ووضع الآليات والأدوات المناسبة لملاءمة السياسات العمومية، التي تشكل ثمرة سلسلة مشاورات ولقاءات طويلة مع مختلف الفاعلين المعنيين.

مؤشر 2.2: عدد المستفيدين من أنشطة تقوية القدرات في مجال حكامة السياسات العمومية

الوحدة	انجاز 2014	2015	2016	2017	2018	السنة المرجعية
العدد	10	96	160	230	300	>= 300

توضيحات منهجية:

يتطلب تحسين حكامة السياسات العمومية، بالإضافة إلى وضع آليات وأدوات التنسيق والرصد والتقييم، تقوية قدرات جميع الأطراف المعنية في مجال تدبير السياسات العمومية من الاعداد إلى التقييم.

تتخذ إجراءات تعزيز القدرات أشكالا متعددة، مثل:

- تنظيم زيارات لتبادل التجارب والممارسات الجيدة في مجال حكامة السياسات العمومية مع الدول المتقدمة في هذا المجال.
- تنظيم دورات تكوينية في مجال تدبير السياسات العمومية لصالح المسؤولين عن المصالح المكلفة بوضع وتنفيذ وتتبع وتقييم هذه السياسات.

هذا المؤشر يبين العدد الإجمالي لجميع المستفيدين من أنشطة تقوية القدرات في مجال حكامة السياسات العمومية.

مصدر المعطيات

وزارة الشؤون العامة والحكامة.

حدود وتحيز المؤشر

الهدف رقم 3: إدارة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي وتقوية التعاون مع باقي هيآت التنمية.

مؤشر 1 عدد اتفاقيات القروض والهبات المبرمة في السنة.

الوحدة	2014 المنجزات	2015 قانون المالية	2016 توقعات قانون المالية	2017 التوقعات	2018 التوقعات	السنة المرجعية القيمة المستهدفة
عدد	6	8	5	6	5	18

التدقيق المنهجي

إن إبرام اتفاقيات القروض والهبات مع البنك الدولي يعد تتويجا لعملية إعداد وتقييم المشاريع التي تنسقها وزارة الشؤون العامة والحكامة والسهر على هيكلة المشاريع المبرمجة للاستفادة من التمويل وأهدافها ومستوى تمويلها وكذا طرق تنفيذها.

إن إبرام الاتفاقيات هو نتيجة لمسار من المفاوضات بين المغرب والبنك الدولي. كما تعمل الوزارة على تأكيد الوثائق القانونية المتفاوض حولها برسالة من وزارة الشؤون العامة والحكامة للبنك الدولي يسمح بتقديم الملف لمجلس إدارة البنك، الذي في حالة اعتماده يسمح بتوقيع الاتفاقيات القانونية.

منبع المعطيات

رسالة تأكيد المفاوضات المرسلة من طرف وزارة الشؤون العامة والحكامة للبنك الدولي.

حدود وعراقيل المؤشر

ترتبط بالتقدم في الإعداد التقني للمشاريع.

برنامج: الدعم

يهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:

- تقديم الدعم اللازم لمهام الوزارة؛
- التحسين المستمر لظروف العمل؛
- التدبير الحديث والفعال للموارد البشرية؛
- تثمين وتطوير الكفاءات عبر التكوين المستمر؛
- تحديث وسائل وآليات التدبير من خلال تعزيز وتقوية النظام المعلوماتي للوزارة؛
- تعزيز اليقظة القانونية والتنظيمية.

تقديم المشاريع والأنشطة المتعلقة بالبرنامج

المشروع 1: تحسين ظروف العمل وتطوير الكفاءات وتعزيز النظام المعلوماتي.

- القيام بأنشطة تهدف إلى تحديث مقرات الوزارة؛
- تحسن ظروف العمل؛
- تعزيز القدرات التدبيرية للمديرية عن طريق تمكين موظفي المديرية من الأسس المنهجية والممارسات الجيدة في مجال الرقابة الداخلية والتحكم في مخاطر التدبير المالي والإداري؛
- تقوية البنية التحتية للنظام المعلوماتي برمته والأمن المعلوماتي على وجه الخصوص؛
- مواصلة الجهود المبذولة والرامية لحوسبة وتحسين المسارات وتدبير المهن بالوزارة؛
- تطوير قنوات التواصل الداخلية والخارجية؛
- إعداد مسح خرائطي للعمليات والمسارات التدبيرية والوظيفية؛
- إعداد دلائل المساطر والمواثيق (الأرشيف، الأمن المعلوماتي، تدبير الوثائق، إلخ)؛
- إرساء تدبير جيد وعقلاني للموارد البشرية؛
- إرساء هندسة التكوين تروم تنمية الكفاءات التدبيرية والتقنية لموظفي الوزارة.

الهدف 4: تحديث وسائل التدبير

المؤشر 1.4

معدل توافر النظام المعلومات

الوحدة	منجزات 2014	قانون المالية 2015	قانون المالية 2016	توقعات 2017	توقعات 2018	السنة المرجعية[8] القيمة المستهدفة
معدل توافر النظام المعلوماتي			**95%**	**98%**	**99.5%**	

تفاصيل المنهجية

هذا المؤشر يمكن قسم النظام المعلوماتي من:

- توقع تطور احتياجات الوزارة من الموارد المعلوماتية (الأجهزة والبرامج)؛
- تخطيط وجدولة تعزيز البنية التحتية المعلوماتية؛
- تجنب الضغط الزائد وخاصة أثناء فترات الذروة لنشاط الوزارة؛
- ضمان جودة الخدمات المقدمة.

نطاق القياس:

هذا المؤشر يمكن من تقييم توافر الخدمات المقدمة من قبل النظام المعلوماتي للوزارة.
ويتعلق الأمر بأربعة أنواع من الخدمات:

- البنية التحتية (S1)؛
- الخدمات الالكترونية (S2)
- المراسلات الإلكترونية (S3)؛
- الويب (S4).

يتم احتساب معدل توافر النظام المعلوماتي استنادا إلى معدل كل نوع من الخدمة (TSI).
وذلك على النحو التالي: $(\sum_{i=1}^{i=n} TSi)/n$. يتم احتساب TSi بناء على عدد ومدة التعطيل المسجلة لكل نوع من الخدمة.

مصادر المعلومات :

يتم جمع وتحليل المعلومات من خلال عمليتي الرصد ومراقبة البنية التحتية للنظام المعلوماتي.

الهدف 5: ترشيد تدبير الموارد

المؤشر 1.5

معدل عدد أيام التكوين لكل موظف سنويا ويرمز إليه ب: JFH/Agent

الوحدة	منجزات 2014	قانون المالية 2015	قانون المالية 2016	توقعات 2017	توقعات 2018	السنة المرجعية[8] القيمة المستهدفة
عدد أيام التكوين لكل موظف سنويا			**5.5**	**6**	**7**	

تفاصيل المنهجية

يتم قياس هذا الهدف من خلال المؤشر: معدل عدد أيام التكوين لكل موظف سنويا JFH ويحتسب على النحو التالي:

$$JFH/Agent = \frac{\sum Nombre\ participants * durée}{Total\ effectif\ du\ MAGG}$$

يعطي هذا المؤشر معلومات عن عدد أيام التكوين التي استفاد منها موظفي الوزارة، الشيء الذي سيمكنهم من:

- تثمين نقاط القوة والمهارات المكتسبة؛
- تحسين نقاط الضعف وتجاوز الثغرات؛
- اكتساب مهارات مهنية جديدة؛
- المرافقة والتأطير ونقل المهارات والخبرات.

نطاق القياس:

ويشمل ثلاثة أنواع من التكوين:

- التكوين المرتقب في إطار مخطط التكوين المستمر السنوي والمستند على تحليل معطيات الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات؛
- التكوين ونقل المهارات المقدمة في إطار المشاريع المنجزة؛
- التكوين والتدريب خارج أرض الوطن.

حدود المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار التكوين المقدم من طرف منظمات خارجية في إطار التعاون، التكوينات المختتمة بالشهادات، التكوين الذي يتم بشكل فردي وكذا التكوين عن بعد.

مصادر المعلومات:

قاعدة البيانات ولوحة القيادة المتعلقة بمصلحة التكوين.

خطة تحسين المؤشر:

الإجراءات التالية تم تحديدها لضمان تحسين المؤشر بمعدل يوم واحد في السنة.

- تكوين المكونين للقيام بدورات تكوينية داخلية وبشكل دوري؛
- توسيع دليل مواضيع التكوين بإضافة موضوعات جديدة؛
- دعم التوجيه عبر برنامج التعلم الإلكتروني للوزارة.

جدول 6 ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب المشروع أو النشاط:

برنامج الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون

	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات الخصوصية للخزينة	المجموع
المشروع 1: المنافسة والأسعار والمقاصة	5 100 000	-	1 000 000	6 100 000
المشروع 2: تحسين حكامة السياسات العمومية	2 000 000	-	-	2 000 000
المشروع 3: تعزيز التعاون الدولي مع شركاء التنمية (البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إلخ)		-	-	-

برنامج الدعم والقيادة

	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات الخصوصية للخزينة	المجموع
المشروع 1: تحسين وسائل الاشتغال وتنمية القدرات وتعزيز النظام المعلوماتي للوزارة	51 343 280	-	-	51 343 280